

## الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٩

### موجز تنفيذي

#### التوقعات بشأن تطورات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للحد من المخاطر المحدقة بالاقتصاد العالمي وإرساء أسس يبنني عليها نمو اقتصادي مستقر ومستدام. فدينامية وشمولية الاقتصاد العالمي أمر محوري لتحقيق الأهداف الطموحة التي تصبو إليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتعين على صانعي السياسات أن يعملوا على احتواء المخاطر القصيرة الأجل التي تتسبب فيها نقاط الضعف المالية وتساعد المنازعات التجارية، وأن يدفعوا قدماً، في الوقت نفسه، باستراتيجية إنمائية طويلة الأجل تمكّن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتوقف نجاح الإجراءات السياساتية الحاسمة على اتباع نهج تعاوني متعدد الأطراف وطويل الأجل في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالمجالات الرئيسية، بما في ذلك مكافحة تغير المناخ، والتمويل المستدام، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، والتصدي لعدم المساواة. ويتطلب ذلك أيضاً إحراز تقدم نحو إيجاد نظام متعدد الأطراف أكثر شمولية ومرونة واستجابة.

#### ظاهرياً، يبدو النمو الاقتصادي العالمي قوياً لكن ذلك يخفي وراءه مخاطر واختلالات أساسية

تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي في أكثر من نصف اقتصادات العالم في كل من عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. فقد نمت الاقتصادات المتقدمة النمو بوتيرة ثابتة بلغت نسبة ٢,٢ في المائة خلال هذين العامين، وارتفعت معدلات النمو في عدة بلدان إلى مستويات تقارب المستويات التي تستطيع بلوغها، في حين انخفضت معدلات البطالة في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو إلى أدنى مستوياتها التاريخية. وبالنسبة للاقتصادات النامية، ظلت منطقتا شرق آسيا وجنوب آسيا على مسار نمو قوي نسبياً، حيث سجلتا على التوالي، في عام ٢٠١٨، نمواً بنسبة ٥,٨ في المائة و ٥,٦ في المائة. ويتواصل الانتعاش التدريجي في العديد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية، ولا سيما في البلدان المصدرة للوقود، وإن كانت لا تزال معرضة لتقلب الأسعار. ولا يزال أثر الانخفاض الحاد الذي شهدته أسواق السلع الأساسية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ يلقي بظلاله على موازين المدفوعات الخارجية وعلى توازنات المبيعات العامة، وقد خلف وراءه مستويات عالية من الديون.

وظل معدل النمو الاقتصادي العالمي ثابتاً عند نسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٨، حيث عوّض التسارع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي نجم عن تحفيزات السياسة المالية، عن تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الكبرى الأخرى. ومن المتوقع أن يتوسع النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٩ بوتيرة قوية تبلغ نسبة ٣ في المائة، لكن ثمة علامات متزايدة على أن النمو قد يكون بلغ ذروته. فقد ظل نمو الإنتاج الصناعي العالمي ونمو حجم تجارة البضائع يتقلّصان منذ بداية عام ٢٠١٨، لا سيما في السلع الرأسمالية وفي السلع الوسيطة التي تتميز بكثافة المبادلات. وتشير المؤشرات الرئيسية إلى أن الزخم الاقتصادي في العديد من البلدان سيضعف في عام ٢٠١٩، في ظل تصاعد المنازعات التجارية، واحتمال حدوث إجهاد وتقلبات مالية، والتوترات الجغرافية السياسية الكامنة. وفي الوقت ذاته، تواجه عدة اقتصادات متقدمة النمو قيوداً على القدرات، مما قد يؤثر على النمو في المدى القصير.

## الأرقام الرئيسية تخفي وراءها تفاوت معدلات النمو الاقتصادي وغياب هذا النمو في الغالب عن المناطق التي هي أحوج إليه

تخفي هذه الأرقام الرئيسية وراءها أوجه الضعف والنكسات التي تُمنى بها عدة اقتصادات نامية وتفاوت وتيرة التقدم الاقتصادي في شتى أنحاء العالم. فعلى الرغم من تحسن التوقعات الاقتصادية على المستوى العالمي على مدى العامين الماضيين، شهدت عدة بلدان نامية كبيرة تراجع نصيب الفرد من الدخل. ومن المتوقع أن يتواصل انخفاض نمو أو ضعف نمو نصيب الفرد من الدخل في عام ٢٠١٩ في وسط أفريقيا وجنوبها وغربها وفي غرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - حيث يعيش قرابة ربع سكان العالم في فقر مدقع.

وحتى عندما يكون معدل نمو نصيب الفرد قويا، فإنه غالباً ما يكون مدفوعاً من المناطق الصناعية الرئيسية التي تترك خلف الركب المناطق المحيطة بها والمناطق الريفية. وعلى الرغم من أن معدلات البطالة بلغت أدنى مستوياتها التاريخية في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو، كان نمو الدخل متاح للعديد من الأفراد، لا سيما ذوي الدخل المنخفض، ضئيلاً أو معدوماً خلال العقد الماضي. ولا تتوفر الحماية الاجتماعية لأكثر من نصف سكان العالم، مما يطيل أمد استمرار المستويات العالية من أنشطة الكفاف. وتزيد هذه الاختلالات من صعوبة تحقيق هدف القضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل لائقة للجميع وتجعل منهما أمراً صعب المنال. ويشكل عدم كفاية نمو الدخل أيضاً خطراً على العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، في الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى التخفيف من حدة اختناقات البنى التحتية، وتحسين الصحة، والارتقاء برأس المال البشري، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة.

### غالباً ما تواجه الدول الغنية بالموارد صعوبات في الاستفادة من إمكاناتها الإنمائية

يعتمد العديد من الاقتصادات النامية المتخلفة عن الركب اعتماداً شديداً على السلع الأساسية، سواء للحصول على إيرادات التصدير أو لتمويل نفقات المالية العامة. وغالباً ما يؤدي اجتماع تقلبات شديدة في الصادرات وفي إيرادات المالية العامة إلى حدوث تأرجحات كبيرة في النشاط الاقتصادي، وإلى انخفاض معدلات النمو على المدى الأطول. وتتفاقم حدة هذه الآثار في البلدان التي تعاني من ضعف الحوكمة وريادة نوعية المؤسسات، حيث قد يمثل نقص التنوع عقبة في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والعديد من هذه البلدان المعتمدة على السلع الأساسية والمتباطئة النمو انغمست في نزاعات مسلحة طويلة الأمد أو واجهت اضطرابات مدنية وحالات عدم استقرار خلال العقود الأخيرة.

### حالات الغموض والمخاطر وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

#### تزايد مخاطر التدهور ونقاط الضعف يهدد استدامة النمو الاقتصادي على المدى القصير

تخفي الوتيرة المطردة للنمو الاقتصادي العالمي وراءها تراكم العديد من المخاطر القصيرة الأجل القادرة على التسبب في عرقلة النشاط الاقتصادي بشدة وفي إلحاق ضرر كبير بأفاق التنمية على المدى الأطول. وستؤدي تلك المخاطر إلى زيادة صعوبة تحقيق العديد من غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والبلدان التي تعاني من نقاط ضعف كبيرة، مثل الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي وارتفاع مستويات الديون الخارجية، معرضة بوجه خاص للتضرر من هذه الاضطرابات. ومع التقلص

الكبير الذي يشهده هامش التصرف المتاح لواضعي السياسات في جميع أنحاء العالم، قد تُخلف أي صدمة خارجية آثاراً شديدة وطويلة الأمد على النمو العالمي وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

### **تصاعد المنازعات المتعلقة بالسياسات التجارية يشكل خطراً على المدى القصير ...**

على مدار عام ٢٠١٨، حدثت زيادة كبيرة في التوترات التجارية بين اقتصادات العالم الكبرى، وسُجل ارتفاع حاد في عدد المنازعات التي رُفعت إلى آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. فقد أدى إقدام الولايات المتحدة على زيادة التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات إلى ردود بالمثل وردود مضادة. وفقد نمو التجارة العالمية زخمه، على الرغم من أن التدابير التحفيزية والإعانات المباشرة عوّضت حتى الآن عن الكثير من الآثار السلبية المباشرة المترتبة على ذلك في الصين وفي الولايات المتحدة. ويشكل استمرار تزايد التوترات لفترة طويلة واستمرار دوامة فرض التعريفات الجمركية الإضافية بين أكبر اقتصادات العالم خطراً كبيراً على آفاق التجارة العالمية. وقد يخلف أثراً كبيراً على الاقتصاد العالمي: من خلال تباطؤ الاستثمار، وارتفاع أسعار الاستهلاك، وتراجع التفاؤل في قطاع الأعمال. وسيؤدي ذلك إلى اضطرابات حادة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما بالنسبة للمصدرين في اقتصادات شرق آسيا المندمجة بعمق في سلاسل التوريد التجارية بين الصين والولايات المتحدة. ويمكن أن يؤدي تباطؤ النمو في الصين و/أو الولايات المتحدة أيضاً إلى انخفاض الطلب على السلع الأساسية، وهذا سوف يؤثر على البلدان المصدرة للسلع الأساسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وثمة خطر يتمثل في إمكانية أن تؤدي المنازعات التجارية إلى تفاقم أوجه الضعف المالي، لا سيما في بعض الاقتصادات الناشئة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الواردات، مقترناً بتشديد الأوضاع المالية وارتفاع تكاليف خدمة الديون، إلى تقليص الأرباح وأن يتسبب في حالة مديونية حرجة في بعض القطاعات.

### **... وستكون لذلك انعكاسات على المدى الطويل**

سوف يؤثر تواصل ضعف نمو التجارة لفترة طويلة على نمو الإنتاجية على المدى المتوسط، ومن ثمّ على توقعات النمو على المدى الأطول. فالتجارة تعزز نمو الإنتاجية من خلال وفورات الحجم، وإتاحة الوصول إلى المدخلات، واكتساب المعرفة والتكنولوجيا من الاتصالات الدولية. وتسهم تجارة الخدمات في شمول الجميع والقدرة على الصمود والتنوع. وتتشابك قنوات التجارة هذه على نحو وثيق مع قرارات الاستثمار وزيادات الإنتاجية والنمو الاقتصادي وفي نهاية المطاف مع التنمية المستدامة.

### **التشديد المفاجئ للأوضاع المالية العالمية قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات مالية في بعض الأماكن ...**

أدى تزايد الغموض الذي يكتنف السياسات العامة وتفاقم نقاط الضعف الخاصة ببلدان بعينها إلى نوبات من التقلبات الشديدة التي اجتاحت الأسواق المالية في عام ٢٠١٨. وقد تأثرت مشاعر المستثمرين من تصاعد التوترات التجارية، وارتفاع مستويات الديون، وتزايد المخاطر الجغرافية السياسية، وتطورات أسواق النفط، وتغير التوقعات بشأن مسار السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وإزاء هذه الخلفية، شهدت الأوضاع المالية العالمية بعض التشديد خلال العام. وفي ظل البيئة الحالية التي يسودها الغموض، قد تؤدي أي تطورات غير متوقعة أو أي تحول مفاجئ في المشاعر إلى تصحيحات حادة في السوق وإلى إعادة تخصيص غير منظم لرؤوس الأموال. وقد يؤدي حدوث ارتفاع سريع في أسعار الفائدة

وارتفاع كبير في سعر الدولار إلى تفاقم نقاط الضعف المحلية وإلى صعوبات مالية في بعض البلدان، مما سوف يؤدي إلى زيادة احتمال تعرضها لضائقة في مديونيتها.

### ... ومن المحتمل أن تنتشر عدواها على نطاق أوسع

قد يصبح المستثمرون حذرين بشكل خاص من البلدان التي تعاني من نقاط ضعف محلية كبيرة، مثل ارتفاع العجز في الحساب الجاري وفي المالية العامة، وارتفاع احتياجات التمويل الخارجي، وانعدام الشفافية في التزامات هذه البلدان المتصلة بالديون، أو محدودية سياساتها لامتناس الصدمات. وقد تنتشر الضائقة المالية من بلد إلى آخر عن طريق القنوات المصرفية والروابط الأخرى بين الأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة أدلة على حدوث عدوى في الأسواق المالية مؤخرا تسببت فيها تحولات متفرقة في ثقة المستثمرين، بغض النظر عن المؤشرات الأساسية التي استندت إليها تلك التحولات، مما عرض الأسواق الناشئة عموماً للخطر.

### تعديلات السياسات النقدية أو حدوث هفوات سياسية في الاقتصادات الكبرى قد تتسبب في ضائقة مالية شديدة

يلف قدر كبير من الغموض مسار تعديل السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما في الولايات المتحدة. وإزاء خلفية تعمُّها سياسة مالية توسعية مسايرة للدورة الاقتصادية وزيادة فرض الرسوم الجمركية على الواردات، قد يدفع حدوث ارتفاع كبير في الضغوط التضخمية المصرف الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة إلى رفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع بكثير من المتوقع حالياً، وذلك سوف يؤدي إلى تشديد حاد لأوضاع السيولة العالمية.

ويشكل احتمال إخفاق واضعي السياسات في أوروبا في الانتهاء من وضع ترتيبات قانونية وتنظيمية قبل انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠١٩ خطراً على الاستقرار المالي، بالنظر إلى أهمية المصارف الأوروبية في دفع التدفقات المالية العالمية عبر الحدود.

وقد تتسبب سياسة التيسير التي انتهجتها الصين مؤخراً في تفاقم الاختلالات المالية، وإن كان من المرجح أن تدعم النمو على المدى القصير. وقد يزيد ذلك من احتمال حدوث عملية غير منظمة في المستقبل للحد من الاستدانة، ستكون لها تداعيات كبيرة على النشاط الاقتصادي الحقيقي وانعكاسات إقليمية وعالمية.

### المخاطر المناخية تهدد أيضاً الآفاق الاقتصادية، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية

تتزايد المخاطر المناخية مع معاناة العالم من عدد متزايد من الظواهر الجوية القسوى. وخلال السنوات الست الماضية، نُسبت أسباب أكثر من نصف الظواهر الجوية القسوى إلى تغير المناخ. وتؤثر الصدمات المناخية على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وتعرض مجتمعات محلية عرضة لخطر التشريد وتلحق أضراراً جسيمة بالبنى التحتية الحيوية. ومع ذلك، تتحمل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بصورة ساحقة التكلفة البشرية للكوارث. وتعرض عدة دول جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ بصفة خاصة للمخاطر المناخية، كالفيضانات وتزايد الجفاف والتحات الساحلي ونضوب المياه العذبة. وقد تخلف

الأضرار المتصلة بالمناخ التي لحقت بالبنى التحتية الأساسية للنقل، كالموانئ والمطارات، آثاراً أوسع نطاقاً على التجارة الدولية وعلى آفاق التنمية المستدامة في البلدان الأشد ضعفاً. وستزداد مخاطر تعرض البنى التحتية الساحلية للانغمار في البحار بصورة كبيرة عندما يصل الاحترار العالمي إلى نسبة ١,٥ درجة مئوية، وقد يحدث ذلك قريباً في ثلاثينيات القرن الحالي.

### **نقاط الضعف الأساسية ذات الطابع الأطول أجلاً تهدد استدامة النمو الاقتصادي العالمي بأبعاده المالية والاجتماعية والبيئية**

تواصل ارتفاع مستويات الديون العامة والديون الخاصة على الصعيد العالمي. وفي العديد من البلدان، تشكل التزامات خدمة الديون الباهظة بالفعل عبئاً ثقيلاً على الموارد المالية الحكومية. وبشكل أعم، لم يقابل ارتفاع الديون في الاقتصادات النامية عموماً ارتفاعاً مماثل في الأصول المنتجة. ويشير ذلك شواغل بشأن مدى قدرة هذه الاقتصادات على تحمل أعباء الديون على المدى الطويل، وشواغل بشأن قدراتها الإنتاجية على المدى المتوسط، بالنظر إلى ما تعاني منه من ثغرات ضخمة في البنى التحتية، وتدهور رأس المال القائم، وما يخلفه كل ذلك من آثار على الإنتاجية.

### **القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ يتطلب نمواً يزيد عن ١٠ في المائة في أفريقيا وانخفاضات كبيرة في تفاوت الدخل**

غالباً ما يفشل النمو الاقتصادي، وفقاً لأبعاد اجتماعية، في الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليه. ويشكل ضعف نمو نصيب الفرد من الدخل في المناطق، التي لا تزال فيها مستويات الفقر وعدم المساواة مرتفعة، عقبةً كأداء أمام التنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز على مدى العقدين الماضيين، لا يزال أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر المدقع، ويوجد أكثر من نصفهم في أفريقيا. وسيطلب تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ تحولات هائلة في البلدان التي لا تزال فيها معدلات الفقر مرتفعة، من خلال الجمع بين تسريع وتيرة النمو الاقتصادي تسريعاً حاداً وإحداث انخفاضات كبيرة في تفاوت الدخل. وفي أفريقيا، لكي تتحقق أهداف الحد من الفقر، لا بد من ارتفاع النمو الاقتصادي إلى مستويات تزيد عن ١٠ في المائة وتتجاوز إلى حد بعيد معدلات النمو المسجلة على مدار الخمسين سنة الأخيرة.

### **إحداث تحول جذري في الطريقة التي يتبعها العالم أمر حتمي لتحفيز النمو الاقتصادي**

لتفادي وقوع تغييرات جوهرية في النظم البشرية والطبيعية الحالية، لا بد من الشروع في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية قبل عام ٢٠٣٠ بفترة طويلة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الحد من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة، لا يحدث التحول نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين بيئياً بالسرعة الكافية، وهذا يتسبب في ارتفاع مستوى انبعاثات الكربون وتسارع تغير المناخ. وهناك حاجة ملحة إلى إحداث تحول جذري وسريع في الطريقة التي يتبعها العالم لتحفيز النمو الاقتصادي، إذا أردنا تفادي إلحاق المزيد من الأضرار الجسيمة بنظمنا الإيكولوجية وسبل عيشنا. ويتطلب مثل هذا التحول الجذري اتخاذ إجراءات سياسياتية على عدة جبهات، وتسريع الابتكار التكنولوجي، وإحداث تغييرات كبيرة في السلوكيات.

## التحديات السياسية وسبل المضي قدماً

### النهج المتعدد الأطراف المتبع في وضع السياسات العامة العالمية أمام تحديات لا يستهان بها

يوجد انطباع متزايد بأن فوائد زيادة التكامل الاقتصادي لا يتم تقاسمها بشكل منصف بين البلدان أو داخلها. ويُنظر الآن بصورة متزايدة إلى الفوائد المترتبة على التجارة وتحرير السياسات المالية على أنها تؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل والثروة داخل البلدان، مما يجد من هامش التصرف المتاح لواقعي السياسات، بل ويقوض في بعض الحالات السيادة الوطنية. وما فتئت المؤسسات والاتفاقات التي تقع في صميم النظام المتعدد الأطراف تواجه ضغوطاً متزايدة. وقد تجسدت هذه الضغوط في مجالات التجارة الدولية والتمويل الإنمائي الدولي والتصدي لتغير المناخ.

وتأتي هذه التهديدات التي تتعرض لها تعددية الأطراف في وقت أصبح فيه التعاون والحكومة الدوليان أكثر أهمية من أي وقت مضى. والعديد من التحديات المبيّنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عالمية بطبيعتها وتتطلب اتخاذ إجراءات جماعية وتعاونية.

### إيجاد نظام متعدد الأطراف أكثر شمولية ومرنة واستجابة أصبح أمر متعيّناً

في ظل الاقتصاد العالمي المتكامل اليوم، تشكل القواعد والمؤسسات المتفق عليها دولياً أمراً حيوياً لضمان وجود أسواق تؤدي عملها بشكل جيد ولتسوية الخلافات وضمان الاستقرار. ومن ثمّ، فإن تعزيز تعددية الأطراف أمر محوري للنهوض بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ولكي تكون الأنظمة المتعددة الأطراف فعالة، لا بد من أن تستجيب للشواغل والانتقادات المشروعة. وينبغي زيادة اتساق هيكل النظام التجاري المتعدد الأطراف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما سوف يتمخض عنه إطاراً للتجارة الدولية يكون شاملاً وشفافاً ومؤاتياً للتنمية. وينبغي أن يمكّن التقدم المحرز في مجال التعاون الضريبي الدولي جميع البلدان من الحصول على حصتها العادلة من ضرائب الشركات الدولية، ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لأشد البلدان فقراً. وبغية وقف الاحترار العالمي، يتعين تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا الخضراء، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بتكلفة ميسورة، لدعم الانتقال نحو الإنتاج المستدام في العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

### التعاون الضريبي الدولي يجب أن يكتمل سياسات ضريبية وطنية فعالة

يتعين على المجتمع الدولي مواصلة العمل على إنشاء نظام ضريبي دولي عادل ومستدام وحديث تدعمه سياسات ضريبية مؤاتية للنمو. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة في هذا المجال عالمية من حيث النهج والنطاق، وأن تراعي تماماً مختلف احتياجات وقدرات البلدان كافة. ومن الضروري، في هذا العصر الرقمي، اتباع نهج متعدد الأطراف في المجال الضريبي. غير أن ذلك يجب أن يترك مجالاً يسمح للبلدان باعتماد سياسات ضريبية فعالة تعزز التمويل العام المحلي للتنمية المستدامة. وتتسم تعبئة الموارد العامة المحلية وميزنتها واستخدامها الفعال بأهمية بالغة في توفير السلع والخدمات العامة الضرورية، وتعزيز البنية التحتية، والحد من عدم المساواة، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي.

### تحقيق النمو المستدام بيئياً يتطلب تحولات جوهرية في السياسات العامة والاستهلاك

يجب أن تراعي عملية صنع القرارات الاقتصادية المخاطر المناخية السلبية المرتبطة بالانبعاثات مراعاة تامة، وهو ما سوف يفضي إلى الحد من الطلب على الخدمات الكثيفة الكربون والتكنولوجيا القائمة على الوقود الأحفوري. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أدوات مثل تدابير تسعير الكربون، واللوائح المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة مثل فرض حد أدنى من معايير الأداء وقوانين البناء، والحد من نظم دعم الوقود الأحفوري غير الفعالة اجتماعياً. ويمكن للحكومات أيضاً أن تشجع السياسات المحفزة للتكنولوجيات الجديدة الموقرة للطاقة، مثل الإعانات المقدمة للبحث والتطوير. ويشكل التنوع الاقتصادي أمراً حيويًا في البلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على إنتاج الوقود الأحفوري.

### إدارة ثروات الموارد الطبيعية تتطلب استراتيجيات سياسيات ذات رؤية بعيدة المدى

يمكن لثروات الموارد الطبيعية أن تهيئ فرصاً إيجابية هائلة لاقتصاد ما عندما تقترن باستراتيجيات إدارية فعالة وبسياسات ذات رؤية بعيدة المدى. ويمكن للعائدات من قطاع السلع الأساسية أن توفر إيرادات حيوية لدعم توسيع نطاق الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والاستثمار في البنية التحتية الحيوية، وتوفير خدمات الحماية الاجتماعية الحيوية، وتعزيز التنوع الاقتصادي. وسوف يعزز التنوع القدرة على الصمود، وهو يمثل في كثير من الحالات أيضاً ضرورةً بيئية. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع نهج شامل في إدارة السلع الأساسية ضمن استراتيجية واسعة النطاق للتنمية المستدامة. وتشمل العناصر الأساسية لهذا النهج تقوية المؤسسات وزيادة الشفافية ووضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو رأس المال البشري.

### سياسات التعليم والعمالة والبنية التحتية الريفية ذات أهمية محورية في الحد من عدم المساواة

يشكل ارتفاع مستويات التفاوت عائفاً رئيسياً أمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعد توسيع فرص الحصول على التعليم وتحسين جودته أمرين بالغين الأهمية للتغلب على هذه العقبة. وقد أثبت أيضاً أن سياسات التوظيف، مثل رفع الحد الأدنى للأجور وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، ترفع مستويات المعيشة لأصحاب الدخول الدنيا. ويمكن أن يدعم إعطاء الأولوية لتنمية البنية التحتية الريفية أيضاً، من خلال الاستثمار العام في النقل والزراعة والطاقة، تخفيف حدة الفقر وتضييق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.